

دعوة المجتمع المدني إلى إنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية لمجابهة أزمة كوفيد-١٩ و بناء مستقبل أفضل

في ظل الضرر العالمي الناجم عن وباء كوفيد-١٩، نحن، كمؤسسات مجتمع مدني و منظمات دينية و نقابات عمالية و أعضاء التحالف العالمي لأرضيات الحماية الاجتماعية، ندعو الحكومات في جميع أنحاء العالم - من خلال التضامن الوطني و العالمي - إلى ضمان توفير أرضيات الحماية الاجتماعية لكافة الناس بمساعدة الصندوق العالمي للحماية الاجتماعية. تُشكّل الأرضيات الحماية الاجتماعية الوطنية أهمية بالغة حتى لا يتخلف أحد على الركب. فيما تضمن كذلك حصول الجميع على الرعاية الصحية الأساسية إلى جانب ضمان دخل أساسي طوال فترة الحياة.

ندرك أنّ

- العديد من الحكومات الوطنية تقوم بتطوير و تنفيذ و رصد أرضيات الحماية الاجتماعية، بمشاركة المجتمع المدني و النقابات العمالية و المنظمات العمالية غير الرسمية؛
- تمويل أنظمة الحماية الاجتماعية، بصفة عامة و بشكل رئيسي، يجب أن يكون ضمن الميزانيات الوطنية؛
- على الرغم من ذلك، فإنه هنالك بضعة بلدان تتطلب الدعم التقني لإنشاء أرضيات وطنية للحماية الاجتماعية و التمويل المشترك من المجتمع الدولي بسبب عوامل متعددة، بما في ذلك الضعف الاجتماعي الاقتصادي العالي و استمرار انخفاض مستويات الإيرادات الوطنية؛
- وفقاً للظروف في فترة ما قبل كوفيد-١٩، هناك ما بين ١٠ و ١٥ بلداً لديها فجوات في تمويل الحماية الاجتماعية تزيد على ١٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، و تتطلب تمويلاً دولياً مشتركاً بشكل مؤقت لحد أدنى من أرضيات الحماية الاجتماعية، في الوقت الذي يقومون فيه بتعزيز تعبئة الموارد المحلية.

و نذكر أنّ:

- اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منذ زمن بعيد على حقوق الإنسان الأساسية لكافة الناس في الحماية الاجتماعية و الصحية؛
- على الرغم من ذلك، فإنه لا يزال أكثر من ثلثي سكان العالم محرومين من حق الحماية الاجتماعية الشاملة؛
- و كنتيجة لوباء كوفيد-١٩، فإن عدد الأشخاص الذين لا يتمتعون بالحماية يتزايد بشكل ملحوظ، و من المتوقع أن عدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى الأمن الغذائي فقط سوف يتضاعف إلى ربع مليار هذا العام؛
- إن أنظمة الحماية الاجتماعية تعتبر بشكل مثبت أنها آلية مباشرة و سريعة المفعول حيث تقوم بتقليص و تفادي الفقر، و تساعد في مكافحة عدم المساواة، و يمكن أن تطلق العنان للإبداع و القدرة الإنتاجية للأشخاص من خلال توفير حد أدنى من الأمن الذي يضمن الكرامة و الوصول إلى المواد الأساسية و الخدمات العامة؛
- الحماية الاجتماعية هي استثمار ضروري في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالإضافة إلى المرونة في ضوء الكوارث الطبيعية و المناخية، و الأزمات الاقتصادية و غيرها من الأزمات الإنسانية؛
- أنظمة الحماية الاجتماعية توفر حماية أمنة عالية الفعالية ضد التداعيات الاجتماعية و الاقتصادية للأزمات الصحية و الاجتماعية و الاقتصادية الحالية و المستقبلية؛
- الكثير من الدراسات أظهرت أن توفير حد أدنى من الحماية الاجتماعية لكافة الناس هو شيء ميسور التكلفة بالنسبة لمعظم البلدان و قابل للتحقيق بالكامل من خلال تضامن المجتمع الدولي.



نتوقع أن

- يكون الصندوق العالمي للحماية الاجتماعية
- خاضعاً لمجلس مكوّن من ممثلين لكل من الدول المتلقية و المانحة، مؤسسات المجتمع المدني، نقابات عمالية و المنظمات العمالية غير الرسمية وفقاً لإعلان باريس بشأن فعالية المعونات (٢٠٠٥) و توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٤ (٢٠١٥)؛
- خاضعاً لمبادئ الشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعّال، و أبرزها احترام لمليّة البلد، و المسؤولية الماليّة الوطنيّة المشتركة و الدعم اللازم للأنظمة الوطنيّة؛
- يعمل بموجب مبادئ المساواة و الشفافيّة و المشاركة؛
- مُموّلاً من خلال مجموعة من المصادر المختلفة منها:
 - تمثيل تركيز أكبر لموارد مساعدات التنمية الدولية الحالية و تسهيلات تمويل التنمية؛
 - مصادر مخصصة بالتحديد، مثل ضرائب المعاملات المالية الوطنيّة أو المحليّة أو العالمية (TTF)، و الضريبة على تجارة الأسلحة، و ضرائب الكربون، و رسوم التضامن في تذكرة الطيران و رسوم الأرباح؛
 - زيادة مساعدات التنمية، منح متعددة الأطراف و صناديق لمجابهة حالات الطوارئ؛
 - مساهمات طوعية من الأفراد و غيرها من الجهات المانحة؛
- منظمات الأمم المتحدة و منظمات التنمية و المساعدات الإنسانية، بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني الناشط في بلدان التركيز ستقدّم الدعم التقني المحلي.

نناشد جميع الحكومات

- لإنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية، قائم على مبدأ التضامن العالمي، لدعم البلدان على تصميم و تنفيذ، و في حالات معينة، توفير تمويل مشترك مؤقت لأرضيات الحماية الاجتماعية الوطنيّة. سوف يتمثل تفويض الصندوق في:
 - دعم استحداث أو وضع الصياغة النهائيّة لأرضيات الحماية الاجتماعية مع المشاركة الكاملة للناس من جميع الأعمار في تصميمها و تنفيذها و رصدتها، لاسيما النساء، و الأشخاص من ذوي الإعاقة، و الأقليات و أولئك الذين يعانون من الفقر؛
 - ضمان أن أرضيات الحماية الاجتماعية الوطنيّة مُعدّة للاستدامة و التوسّع في حال حدوث صدمات تؤثر على مجتمعات بأكملها؛
 - التمويل المشترك - على أساس انتقالي- في تكاليف إنشاء أرضيات الحماية الاجتماعية في البلدان ذات الدخل المتدني حيث تتطلب هذه التحويلات عدا ذلك حصة عالية للغاية من إجمالي الإيرادات الضريبية للبلاد؛
 - دعم تعزيز تعبئة الموارد المحليّة، بما في ذلك التنظيم الضريبي الدولي، لتوطيد الاستدامة المستقبلية لأنظمة الحماية الاجتماعية الوطنيّة؛
 - توفير دعم إضافي لتدخلات معيّنة للحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات في البلدان التي لم يتم فيها تأسيس الأرضيات بعد.

و لذلك فإننا ندعو جميع الحكومات إلى:

إنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية يُساعد على وضع حدّ لمعاونة البشر، و الفقر، و عدم المساواة المُجحفّة، و سوء الصّحة و تجنّب الوفيات المحتملة المرتبطة بالأزمات الحاليّة و المستقبلية، و عليهم الاستثمار في تنمية أرضيات الحماية الاجتماعية الوطنيّة في جميع البلدان من خلال مبدأ التضامن الوطني و العالمي.

